عمري شابر ربيب *

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (١٩٦٧-١٩٦٩) **

يتناول هذا الفصل السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة خلال العامين الأولين بعد حرب ١٩٦٧. يوجد في إسرائيل اليوم تصور واسع النطاق بأنه في تلك السنوات لم يكن لدى إسرائيل سياسة في ما يتعلق بالأراضي المحتلة حديثًا، وأننا، على عكس اليوم، لم نكن نعرف «ما الذي نريده». يوضح هذا الفصل أن هذا ليس هو الحال. كانت الأعمال الإسرائيلية في قطاع غزة خلال السنوات الأولى من الاحتلال أكثر تخطيطًا وتعمدًا مما كان يعرفه الجمهور الإسرائيلي آنذاك وما يعرفه معظمهم اليوم. السبب في ذلك بسيط: إن وجود السياسة الإسرائيلية في غزة في حدّ ذاته يبقى سرًا من أسرار الدولة.

الموضوع الرئيس لهذا الفصل يتمحور حول الدعامة الأساسية للسياسة الإسرائيلية في قطاع غزة مباشرة بعد دمج الجهود الرامية إلى تشجيع الهجرة الفلسطينية، التي يشار إليها أحيانا في إسرائيل باسم «الترانسفير» أو «الترانسفير الطوعي». على مدى عقود عديدة، حرصت قوات الأمن على إخفاء أي أثر لهذه السياسة. على سبيل المثال، عندما سئل شلومو غازيت، الذي كان أول منسق لأعمال الحكومة في الأراضي المحتلة، عن هذه المسألة في العام ٢٠٠٥، أجاب: «من يتحدث عن ذلك يجب أن يشنق». عندما ذهبت لأول مرة إلى أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي

* مؤرخ للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وإسرائيل الحديثة.

** هذا هو الفصل الرابع من كتاب «غزة: صورة ومكان في الحيز الإسرائيلي»، من تحرير عمري بن يهوده ودوتان هليفي. صدر الكتاب عن دار النشر جاما في تموز ٢٠٢٣، أي قبل ثلاثة أشهر من اندلاع حرب ٧ أكتوبر.

على عكس النقاش الطويل الذي تطور بشأن المستقبل السياسي للضفة الغربية، حظي مصير قطاع غزة بتوافق في الآراء. واتفق جميع الوزراء على أن يظل قطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية حتى يتم ضمه رسميًا إلى إسرائيل. يبدو أن مطالبة إسرائيل بملكية قطاع غزة نابع أساسًا من حقيقة أنه كان ضمن حدود فلسطين الانتدابية، ولأنه لم تطالب أي دولة أخرى بالسيادة عليه.

في العام ٢٠١٤ للبحث عن توثيق لهذه السياسة، وجدت أن جميع الوثائق العسكرية ذات الصلة قد تم تعتيمها أو تصنيفها على أنها سرية من قبل موظفي الأرشيف. مع ذلك، وعلى الرغم من جهود الدولة، ليس من السهل إخفاء التاريخ. بالفعل في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بدأ الصحافيون الإسرائيليون في فضح جوانب هذه السياسة، أو على الأقل وجودها. بدأ أرشيف الدولة نشرَ وثائق قيمة حول هذا الموضوع مصدرها من داخل القيادة السياسية الإسرائيلية منذ أكثر من عقد من الزمان. في الواقع، يبدو أن المحرمات حول هذا الموضوع قد تآكلت حتى بين أولئك الذين يخدمون وقدامى المحاربين في قوات الأمن. شلومو غازيت، في مقابلة أجريتها معه في العام ٢٠١٧، تحدث بالفعل عن سياسة تشجيع الهجرة الطوعية من غزة، دون أن يشعر أنه يخون الأمانة العسكرية. على الرغم من أنني يجب أن أكون مؤهلًا وأقول إنه في ذلك الوقت تعامل مع هذه القضية على أنها حلقة لا معنى لها ولم تدم طويلًا. فُتحت الشقوق حتى في أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي، المعروف بكثرة استخدامه للرقابة العسكرية وإخفاء الأرشيفات؛ الرقابة التي بدأت تستجيب لبعض طلباتي وتكشف أجزاء من الوثائق ذات الصلة، حتى لو كان بشكل عمومي.

باستخدام مصادر أرشيفية من مناقشات الحكومة والجيش والكنيست، يحلل هذا الفصل سياسة إسرائيل لتشجيع الهجرة من قطاع غزة ويضعها في سياق تاريخي. تشير المصادر إلى أن الحكومة الإسرائيلية حاولت في المرحلة الأولى، التي استمرت أكثر أو أقل من عام، تقليص عدد العرب الخاضعين لسيطرتها في قطاع غزة قدر الإمكان، وخاصة عدد اللاجئين من العام ١٩٤٨. كان هدف الحكومة هو ضم قطاع غزة إلى إسرائيل، دون ضم الكثير من سكان غزة كمواطنين في إسرائيل. كانت الأدوات التي استخدمتها الحكومة اقتصادية وليس قوة عسكرية، بعد أن أدت هذه المحاولة الأولية إلى طريق مسدود بل وعرضت للخطر بقاء نظام الاحتلال في قطاع غزة، ولأسباب سأناقشها لاحقًا، حدث تغيير حاد في الأهداف الإسرائيلية. لقد حولت السياسة الإسرائيلية تركيزها إلى خلق سيطرة فعالة ومستقرة على السكان الفلسطينيين. وتحقيقًا لهذه الغاية، بدأت القيادة الإسرائيلية في تشجيع هجرة شريحة اجتماعية معينة من السكان الفلسطينيين: الشباب المتعلم. اعتبرهم القادة الإسرائيليون جمهورًا مضطربًا يتمتع بوعي سياسي عال جعل من الصعب الحفاظ على آليات السيطرة الإسرائيلية وإتقانها. كما أنها شريحة اجتماعية لها تطلعاتها الخاصة للتعليم ومهنة تتجاوز حدود غزة الضيقة، مما يجعل من الممكن الجمع بين تطلعاتهم المهنية والنوايا الإسرائيلية لتشجيع هجرتهم. شكل هذا التغيير في السياسة تحولًا مفاهيميًا في القيادة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في أقل من عامين: من الأمل في دمج قطاع غزة في دولة إسرائيل وجعله جزءًا لا يتجزأ منها، إلى الرغبة في السيطرة عليه بالوسائل العسكرية دون حل وضعه السياسي.

لقد كشف العامان الأولان من الاحتلال، كما يبين هذا الفصل، للقادة الإسرائيليين التوتر المتأصل بين الهدف الديمغرافي الإسرائيلي والأهداف الإقليمية والأمنية. وكلما تحركت الحكومة لتشجيع الهجرة من غزة، كلما تقوضت سيطرتها الأمنية، وكلما عملت الحكومة على تعزيز سيطرتها الأمنية،

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (1967-1969)

كلما اضطرت إلى التخلي عن تطلعاتها الديمغرافية. سيستمر هذا التوتر في تمييز السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة عقودًا قادمة. وإلى حدّ ما، على الرغم من التغييرات العديدة التي أحدثتها اتفاقات أوسلو وخطة فك الارتباط، يمكن تتبع تأثيرها على سياسة الحكومة الإسرائيلية حتى اليوم. سأعود لمناقشة أهمية هذا التوتر على الواقع في القرن الحادي والعشرين في نهاية هذا الفصل، لكن الآن سنعود إلى الأيام الأولى بعد حرب ١٩٦٧.

النقاش الحكومي الإسرائيلي الأول حول قطاع غزة ولاجئيه: حزيران ١٩٦٧

ناقشت الحكومة الإسرائيلية خفض عدد الفلسطينيين في قطاع غزة بعد أيام قليلة من انتهاء حرب العام ١٩٦٧، في ما يتعلق بالسؤال الأوسع: المستقبل السياسي للأراضي المحتلة. في ١٤ حزيران ١٩٦٧، أبلغ وزير الخارجية أبا إيبان اللجنة الوزارية للدفاع أنه على عكس العام ١٩٥٦- عندما أجبرت القوتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء إلى حدودها السابقة- في هذه المرة لم تطالب الولايات المتحدة إسرائيل بانسحاب فوري. وأوضح إيبان أن الأميركيين يتوقعون من إسرائيل فتح مفاوضات سياسية مع الدول العربية حول اتفاقيات سلام طويلة الأجل واستخدام الأراضي المحتلة كورقة مساومة. وأضاف إيبان أن زملاءه الأميركيين أكدوا له أن أي موقف سياسي تقدمه الحكومة الإسرائيلية يجب أن يتضمن حلًا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من حرب العام ١٩٤٨ لأن معظم لاجئي العام ١٩٤٨ الذين أصبحوا الآن تحت الحكم الاسرائيلي عاشوا في قطاع غزة. كانت العلاقة بين موقف إسرائيل من قطاع غزة وموقفها من قضية اللاجئين واضحة على الفور لصناع القرار الإسرائيليين.

وكانت قضية اللاجئين الفلسطينيين في قلب الصراع العربي الإسرائيلي منذ ذلك الحين منذ أن تم اقتلاع قرابة ٧٠٠ ألف فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم خلال حرب ١٩٤٨. في وقت مبكر (في السنوات الأولى بعد الحرب) استثمرت الدبلوماسية الأميركية جهودًا كبيرة في حل قضية اللاجئين، التي رأت فيها واشنطن مصدرًا محتملًا للاضطرابات السياسية وبالتالي فرصة لاختراق الأفكار الشيوعية في الشرق الأوسط. كان الحل الرئيس الذي اقترحه الدبلوماسيون الأميركيون ابتداء من أواخر أربعينيات القرن العشرين هو إعادة توطين معظم اللاجئين في الدول العربية وأقلية في دولة إسرائيل. استند هذا النوع من الحلول إلى تجربة نقل السكان في القرن الـ ٢٠، مثل الحل بين تركيا واليونان بعد الحرب العالمية الأولى، الذي اعتبره المجتمع الدولي قصة نجاح. ومع ذلك، عارضت كل من إسرائيل والدول العربية الفكرة، طالبت الدول العربية إسرائيل بقبول عودة جميع اللاجئين إلى وطنهم بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، في حين رفضت إسرائيل قبول عدد كبير من اللاجئين رغبة منها في ضمان أغلبية يهودية قوية داخل البلاد، وخوفًا من «طابور خامس» من شأنه أن يعرض أمنها الداخلي للخطر. هذا الموقف، الذي احتفظت به دولة إسرائيل مدة ١٩ عامًا، فقد أهميته عندما سيطرت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك نحو مليون فلسطيني ربعهم تقريبًا من اللاجئين. عندما لم تعد مخيمات اللاجئين خارج حدود إسرائيل فحسب، بل تحت سيطرتها، اندمج المنطق وراء الخطط الأميركية القديمة فجأة مع تطلعات الحكومة الإسرائيلية. وحتى لو وافقت إسرائيل على إعادة توطين بعض اللاجئين، فإن إعادة توطين معظم اللاجئين في الدول العربية من شأنه أن يقلل بشكل كبير من عدد الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها.

في أعقاب تقرير وزير الخارجية إيبان في ١٤ حزيران، انخرطت الحكومة في صياغة موقفها بشأن الأراضي المحتلة وقضية اللاجئين في الأيام التي تلت ذلك. وفهم الوزراء الإسرائيليون أن أي موقف يتم التوصل إليه يجب أن يمثل مصالح إسرائيل الأمنية والإقليمية والديمغرافية على أفضل وجه، بينما يحظى في الوقت نفسه بدعم الولايات المتحدة. على عكس النقاش الطويل الذي تطور بشأن المستقبل السياسي للضفة الغربية، حظي مصير قطاع غزة بتوافق في الآراء. واتفق جميع الوزراء على أن يظل قطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية حتى يتم ضمه رسميًا إلى إسرائيل. يبدو أن مطالبة إسرائيل بملكية قطاع غزة نابع أساسًا من حقيقة أنه كان ضمن حدود فلسطين

■ آليات الاحتلال تدخل غزة في ٦ حزيران ١٩٦٧. (وكالات)

الانتدابية، ولأنه لم تطالب أي دولة أخرى بالسيادة عليه، بما في ذلك مصر، التي احتجزته تحت الحكم العسكري مدة تسعة عشر عامًا. لكن الحكومة لم تقرر الضم الفوري لغزة على غرار الطريقة التي قررت بها ضم القدس الشرقية. كان القلق هو دخول ٤٠٠,٠٠٠ من سكان قطاع غزة نصفهم لاجئون من العام ١٩٤٨، كمواطنين في دولة إسرائيل. كان الاعتقاد السائد في الحكومة هو أنه من المتوقع أن يتغير هذا الوضع الديمغرافي بسرعة. كان من المفترض أن تؤدي الهزيمة العربية والانتصار الإسرائيلي والضغط الأميركي بدرجة عالية من اليقين إلى ترتيبات سياسية يتم بموجبها نقل جميع اللاجئين من قطاع غزة لإعادة توطينهم. إن توقع هذه الاتفاقات جعل من الممكن تخيل كيف يمكن لإسرائيل، في المستقبل المنظور، ضم قطاع غزة دون نصف سكانه. بالنسبة للعديد من وزراء الحكومة ، بدا هذا أيضا الشيء الأكثر أخلاقية. وقد أتاحت لهم إعادة توطين اللاجئين الفرصة لوضع حد للأزمة الأخلاقية والإنسانية التي تفرضها مشكلة اللاجئين.

لم يكن الخلاف الرئيس الذي نشأ في الحكومة بشأن قضية اللاجئين هو ما إذا كانت إسرائيل ستشارك في حل إعادة التوطين (كان دورها في هذه المسألة واضحًا لصانعي القرار)، لكن أين يمكن لإسرائيل أن تُركّز نسبة اللاجئين المفروضة عليها في اتفاق مستقبلي؟ البديلان الرئيسان اللذان اقترحتهما الحكومة هما الضفة الغربية ومنطقة العريش في شبه جزيرة سيناء. وكان رئيس الوزراء إشكول أبرز ممثل لبديل الضفة الغربية. وأعرب عن اعتقاده بأن اللاجئين في الضفة الغربية لن يشكلوا مشكلة ديمغرافية لإسرائيل، حيث يمكن إنشاء منطقة حكم ذاتي في الجزء الشمالي منها. والأهم من ذلك، وفقًا لمنطق إشكول، أن الشروط اللازمة لنجاح برنامج إعادة التوطين هي الأرض والمياه والمال. وقدر أنه في الضفة الغربية هناك ما يكفي من الأراضي الشاغرة لبناء مجتمعات جديدة، وما يكفي من مصادر المياه القريبة، وفرص كافية لجمع رأس المال الدولي لتطوير المنازل، والبنية التحتية المدنية، وفرص العمل الجديدة. وكان أبرز مؤيدي البديل الآخر هو

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (1967-1969)

الوزير إيغال آلون، الذي فضل أن تتم إعادة التوطين خارج حدود فلسطين الانتدابية. ولم يبد وزراء الحكومة الإسرائيلية أي اهتمام خلال هذه المناقشات بآراء اللاجئين أنفسهم حول مسألة إعادة توطينهم. ألون، على سبيل المثال، جادل بأن اللاجئين من «الأكواخ البائسة» سوف يتلقون بكل سرور الأخبار التي تفيد أن إسرائيل تنوي توطينهم في «مراكز سكانية جميلة». لم يتخيل أي من أعضاء الحكومة أنه يمكن أن تكون هناك مقاومة من قبل اللاجئين لإرسالهم إلى الضفة الغربية والعريش، التي أصبحت الآن تحت السيطرة الإسرائيلية، ناهيك عن الدول العربية.

بالإضافة إلى مناقشة فكرة إعادة التوطين، بدأ الوزراء أيضًا في التعامل مع سياسة تشجيع الهجرة من أجل تقليل عدد اللاجئين في قطاع غزة، بالتوازي مع جهود إعادة التوطين، وليس بدلا عنها. وعلى عكس برامج إعادة التوطين التي كانت تستهدف سكانًا بأكملهم، كان من المفترض أن يقوم البرنامج الجيد لتشجيع الهجرة، في رأي وزراء الحكومة، على تلبية تطلعات الأفراد للهروب من ظروفهم المعيشية الصعبة وتحسين وضعهم المادي. يعتقد الوزراء الإسرائيليون أن الهجرة إلى البلدان المليئة بالفرص الاقتصادية هي البديل الأفضل لقطاع غزة، والخيار الأفضل لمصلحة إسرائيل الديمغرافية. الدول التي كثيرًا ما يشار إليها كوجهات للهجرة كانت دول الخليج مثل الكويت، حيث دخل العديد من الفلسطينيين كعمال مهاجرين خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وكذلك «البلدان التي تستوعب الهجرة»، «في الخارج»، مثل البرازيل وكندا وأستراليا. على سبيل المثال، قال وزير التجارة والصناعة زئيف شارف للحكومة إن البرازيل استوعبت عشرات الآلاف من العمال المهاجرين من اليابان على مدى السنوات العشر الماضية، وبالتالي تساءل: «لماذا لا يستوعبون العرب أيضًا؟». تطرق العديد من أعضاء الحكومة بشكل غامض إلى السياسات المؤيدة للهجرة. على سبيل المثال، غالبًا ما أعلنوا أهمية تشجيع «الهجرة من غزة» أو «الهجرة العربية» دون توضيح كامل ما إذا كانوا يقصدون اللاجئين أو سكان غزة أو الفلسطينيين بشكل عام.

بداية سياسة تشجيع الهجرة

لم يؤد الاجتياح والاحتلال السريع لقطاع غزة من قبل قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ إلى نزوح السكان. كان السبب في ذلك بسيطًا. وسواء أراد سكان غزة الفرار أم لا، فإنهم ببساطة لم يتمكنوا من ذلك لأنهم كانوا محاصرين من جميع الجهات من قبل القوات الإسرائيلية التي اندفعت إلى شبه جزيرة سيناء لتدمير الجيش المصري. في الضفة الغربية، وبالمقارنة، عَبر نحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص نهر الأردن شرقًا نتيجة الحرب خلال الفترة من حزيران الى آب ١٩٦٧. كما لم تسارع الحكومة إلى الضغط على السكان لمغادرة غزة عندما انتهت الحرب، على افتراض أن نقل السكان لإعادة التوطين كان وشيكًا. لكن مع مرور الأسابيع، بدأت تلك الآمال تتلاشى، وأصبح تشجيع الهجرة من غزة سياسة اعتمدتها الحكومة.

المبادرة الأولى لتشجيع السكان على مغادرة قطاع غزة تم تصورها في نهاية تموز ١٩٦٧ من قبل وزير الدفاع موشيه ديان. أمر ديان الحكومة العسكرية في قطاع غزة بإجراء رحلات مجانية ذهابًا وإيابًا للاجئين من غزة إلى الضفة الغربية كل يوم. كان منطق الرحلات هو «فتح أعين» اللاجئين من غزة على مستوى المعيشة في الضفة الغربية، الذي كان أعلى بكثير من مستوى معيشتهم. الأمل كما أوضح ديان لوزراء الحكومة في ٢٩ تموز ١٩٦٧ أن أكبر عدد ممكن من اللاجئين في غزة سيفهمون أن الانتقال إلى الضفة الغربية هو أفضل لهم ولعائلاتهم لحياة بلا أفق اقتصادي في غزة. لقد كانت مبادرة صغيرة وليست مهمة بشكل خاص، لكن المنطق الكامن وراءها أدى إلى خطوة أكثر طموحًا.

في نهاية آب ١٩٦٧، أمر ديان بالسماح لجميع سكان قطاع غزة بحرية الحركة إلى الضفة الغربية والعودة. حتى هذا القرار، ولمدة تسعة عشر عامًا تحت الحكم المصري، لم يكن الخروج من غزة مجانيًا، بل كان يتطلب الحصول على تصريح من النظام. سمح قرار ديان لأول مرة منذ حرب العام ١٩٤٨ لأي شخص في قطاع غزة بمغادرة القطاع في سيارات خاصة أو وسائل نقل عام، دون الحصول على إذن من أحد. استندت خطته إلى افتراض أنه بعد سنوات عديدة من القيود، سيغتنم السكان الفرصة

للخروج من المنطقة المغلقة. وأعرب عن أمله في أن يستمر بعضهم في التحرك شرقًا إلى المملكة الأردنية. ولكي يظهر للحكومة أنه كان محقًا في قراره، قال ديان في اجتماع لمجلس الوزراء في ١٧ أيلول إن مزارعًا من غور الأردن قرر بالفعل توظيف ٤٠ عاطلًا عن العمل من قطاع غزة وصلوا إليه بتصريح السفر الجديد. ولأن فرص العاطلين عن العمل في العثور على سبل العيش في غزة كانت ضئيلة للغاية، كانت هذه الخطوة أكثر منطقية بالنسبة لهم. وكان توظيفهم أيضًا القرار الأكثر منطقية لذلك المزارع، حيث كان هناك نقص حاد في المزارعين في وادي الأردن. وروى ديان بفخر أن نهاية القصة هي أنه بعد بضعة أيام من الزراعة الشاقة، انتقل جميع العمال إلى الأردن. ورأى ديان في هذا المثال علامة على حركة سكانية مستقبلية. وبالفعل، وفي أعقاب القرار، هرع عشرات الآلاف من سكان غزة للاستفادة من الحق الجديد الممنوح لهم.

كانت مبادرات ديان بشأن تشجيع الهجرة أولية وارتجالية. بدأ خبراء من وزارات الحكومة الإسرائيلية العمل على برنامج أكثر شمولًا لتشجيع الهجرة خلال أيلول ١٩٦٧ كجزء من لجنة المدراء العامين للوزارات الحكومية للتعامل مع القضايا المدنية في الأراضي المحتلة – وهي هيئة أنشأتها الحكومة مباشرة بعد حرب الأيام الستة. اجتماع مصغر للجنة، انضم إليه بشكل خاص مساعد وزير الدفاع لشؤون المناطق، الفريق تسفي تسور، وكرس منسق أعمال الحكومة في المناطق شلومو غازيت وقائد الجيش الإسرائيلي مردخاي غور جهودهما لإعداد خطة بعنوان «نقل السكان من قطاع غزة إلى الضفة الغربية». أدى النقاش إلى إنشاء نظام اقتصادي قائم على نموذج الهجرة الكلاسيكي لعوامل التحفيز والجذب، التي سترافق سياسة الحكومة الإسرائيلية في قطاع غزة للعام المقبل. يفسر نموذج الهجرة هذا سبب هجرة الناس من نقطة إلى أخرى، في عوامل التحفيز على النقطة الأولى، مثل عدم الاستقرار الأمني أو البطالة، وفي عوامل الجذب على النقطة الثانية، مثل التوظيف والاستقرار السياسي. بالنسبة للمشاركين في الاجتماع، كان انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة هما العاملان الدافعان الأمثل من غزة، في حين أن مستوى المعيشة المرتفع (نسبيًا) ومستوى البطالة المنخفض (نسبيًا) كانا عاملي الجذب إلى الضفة الغربية. وأعلن قائد قطاع غزة، مردخاي غور، خلال النقاش أن إدارته ستحرص على أن يشعر الناس باليأس بشأن مستقبلهم الاقتصادي في قطاع غزة. وبما أن مستوى البطالة في قطاع غزة في ذلك الوقت كان نحو ٥٠ في المئة، كل ما كان مطلوبًا من الجنرال غور هو الحفاظ على الوضع الراهن. من ناحية أخرى، لم تكن هناك جاذبية طبيعية في الضفة الغربية. كان مستوى معيشتها أعلى بكثير مما هو عليه في غزة، لكن هناك أيضًا بلغ معدل البطالة نحو ٢٠ في المائة بعد الحرب. لذلك، أعلن منسق لجنة اللجان الحكومية دان حيرام أنه سيتعين على الحكومة اتخاذ مبادرات لتطوير وظائف جديدة. وعبر الفريق تسور عن موقف مشابه لموقف حيرام، مضيفًا أن الأمل هو أن أولئك الذين ينتقلون من قطاع غزة إلى الضفة الغربية سيستمرون في الانتقال من هناك إلى الأردن. وعلق المنسق غازيت قائلًا: «يجب خلق أجواء تدفع الى خروج السكان».

ويستمر النقاش في الاجتماع اللاحق للمنتدى المصغر للجنة المدراء العامين، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لاتخاذ قرار بشأن تفاصيل خطة نقل السكان. كان القرار الأول هو تركيز مشاريع التشغيل على منطقة أريحا فقط، وليس على بقية الضفة الغربية. كما رأينا، كان هناك نقص في العمال في هذه المنطقة. لكن السبب الأهم هو قربها من الضفة الشرقية وموقعها على بعد بضعة كيلومترات من معبر اللنبي. من هناك، يعتقد الفريق تسور: «من السهل التوجه شرقًا». أما القرار الثاني فكان تشغيل العاطلين عن العمل من قطاع غزة في نوعين من الأعمال المبادرة: بناء طريق جديد على طول البحر الميت بين عين فشخة وعين جدي، والعمل الزراعي (لم يتم تحديد طبيعته الدقيقة). وعلى الرغم من وجود عدد كاف من الدافعين في غزة، اتخذت اللجنة أيضا عددًا من القرارات المستهدفة لتشجيع الهجرة، وخاصة من بين اللاجئين. وقررت اللجنة منح حافزين: منحة مالية لمرة واحدة لـ «ترتيب أولي» (٣٥ ليرة اسرائيلية) لكل مقيم في قطاع غزة يقرر الذهاب للعمل في الضفة الغربية، ومنحة

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (1967-1969)

وثيقة: الاتجاه نحو تسهيل حركة السكان شرقًا – من قطاع غزة إلى الضفة الغربية ومن الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية – يجب أن يجد تعبيرًا عنه في جميع مجالات نشاطنا. وسيستند التنفيذ إلى النشاط الاقتصادي، وليس إلى أوامر إدارية؛ ويتم ذلك مع التطلع إلى الحفاظ على مستوى معيشي معقول في هذه الأراضي. لن يسمح بحركة القوى العاملة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل. حركة القوى العاملة إلى الضفة الشرقية هي طريق ذو اتجاه واحد.

تعادل الحصص الغذائية التي تقدمها الأونروا للاجئين الذين يغادرون مع عائلاتهم. وأوضح الفريق تسور أن رحيل عائلات كاملة من اللاجئين أفضل من رحيل الأفراد. عندما يغادر لاجئ وحيد المخيم، لا تلغى أهليته للحصول على الحصص الغذائية في المخيم طالما تمكنت عائلته من استلامها، وهكذا، يمكن لعائلة اللاجئ الحفاظ على علاقته بالمخيم إلى أجل غير مسمى، حتى لو لم يعد هو نفسه يعيش هناك. وطالما تم الحفاظ على هذا الاتصال، ظل من الممكن لأولئك الذين غادروا المخيم العودة أيضًا، لأن أسماءهم ظلت على قوائم الأونروا. واقترح تسور أن تعيش عائلات المهاجرين في مخيمات اللاجئين في منطقة أريحا، وأنها ستطمئن إلى أن مجرد الانتقال لن يؤدي إلى فقدان الحقوق، على سبيل المثال في الحصص الغذائية.

إلى جانب التخطيط في لجنة المدراء العامين المعنية بنقل السكان، تعامل معها كبار المسؤولين في وزارة الدفاع وجيش الدفاع الإسرائيلي، الشاباك ومكتب رئيس الوزراء، في إعداد وثيقة بعنوان: «مبادئ العمل من أجل الأراضي المحتلة». تمت الموافقة على الوثيقة من قبل وزير الدفاع ديان في ١٣ تشرين الأول. وذكرت الوثيقة أن إسرائيل تطمح إلى الحد الأدنى من العرب الخاضعين لسيطرتها، لكن لديها أولويات لهذا الغرض: أعطيت الأولوية القصوى لإجلاء لاجئي ١٩٤٨ من مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، والمرتبة الثانية خروج المقيمين الدائمين من قطاع غزة، والأولوية الثالثة هي تقليل عدد سكان الضفة الغربية. وبما أن الضفة الغربية احتلت المرتبة الثالثة في قائمة الأولويات، واعتبر الخروج من قطاع غزة إليها «أحد الحلول».

الرغبة في تشجيع الهجرة من قطاع غزة، التي انعكست على مزاج الحكومة، ومبادرات ديان، وقرارات الحكومة، وخطط عمل لجنة المدراء العامين، ووثيقة «مبادئ العمل»، انعكست أيضًا في الميزانية الأولى للحكومة العسكرية في الأراضي المحتلة. في وثيقة بعنوان «المبادئ التوجيهية لإعداد ميزانية للمناطق عقدت في ١٩٦٧/١٩٦٨»، جمعها في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ دان حيرام، منسق لجنة المدراء العامين، كتب في رأس الصفحة الأولى تحت عنوان «تعليمات سرية» ما يأتي:

الاتجاه نحو تسهيل حركة السكان شرقًا – من قطاع غزة إلى الضفة الغربية ومن الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية – يجب أن يجد تعبيرًا عنه في جميع مجالات نشاطنا. وسيستند التنفيذ إلى النشاط الاقتصادي، وليس إلى أوامر إدارية؛ ويتم ذلك مع التطلع إلى الحفاظ على مستوى معيشي معقول في هذه الأراضي، قريب من المستوى الذي كان قائمًا قبل احتلالها. لن يسمح بحركة القوى العاملة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل. حركة القوى العاملة إلى الضفة الشرقية هي طريق ذو اتجاه واحد.

ومضت الوثيقة لتذكر أن مستوى التشغيل في قطاع غزة سيبقى مماثلًا لما كان عليه قبل الحرب، أي نحو ٥٠ في المائة من البطالة. ويهدف انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة إلى أن يكونا الدافع للهجرة السلبية من هذه المنطقة. وتقرر أيضًا في منطقة أريحا إيجاد مستوى كامل من العمالة من أجل استيعاب اللاجئين من قطاع غزة وفقًا لخطة العمل. وأدرج في الميزانية باب خاص عن «التنمية»، ويشمل ذلك الأموال المخصصة فقط لخلق فرص العمل في منطقة أريحا، بهدف

وحيد هو تشجيع الهجرة «شرقًا» من قطاع غزة. لا تترك الميزانية مجالًا للشك في أن نقل السكان لم يكن الهدف الرئيس للحكومة فحسب، ولم يتم إعداد خطط لتنفيذه فحسب، بل تم تخصيص الموارد أيضًا لتحقيقه. ويبدو أيضًا أن إمكانية استخدام تدابير قسرية أو تخويف لتهريب السكان بعيدًا كانت غير مقبولة. وكان خفض مستوى المعيشة ورفعه، كما يشار إليه مرة أخرى، الوسيلة الاقتصادية الرئيسة للحكومة لتشجيع الهجرة.

بدأت سياسة تشجيع الهجرة من قطاع غزة، التي خطط لها كبار ضباط الأمن، بدعم من أعضاء الحكومة وبتوجيه من الوزير ديان، تظهر نتائجها في الأشهر الأخيرة من العام ١٩٦٧. حتى أيلول، لم يكن هناك مخرج من قطاع غزة. وفي أيلول، بدأ عدد قليل من ٨٠ شخصًا بالهجرة من غزة، وفي تشرين الأول ارتفع العدد إلى ٨٥٠ شخصًا، وفي تشرين الثاني ارتفع إلى ٢,٧٩٦ شخصًا. وبين كانون الأول ١٩٦٧ وآب ١٩٦٨، بلغ متوسط عددهم ٢٨٠٢ شهريًا. وعندما لم يعد عدد المغادرين يحسب ببضع عشرات بل بالآلاف، بدت إمكانية «تخفيف» قطاع غزة أكثر واقعية من أي وقت مضى بالنسبة للقيادة الإسرائيلية، وليس فقط على صفحات خطط العمل. ولكن أيضًا وفقًا للواقع على الأرض.

وحدة ليفي إشكول السرية لتشجيع الهجرة من قطاع غزة

بدأت معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والدول العربية التي بدت وشيكة من القدس وواشنطن في حزيران ١٩٦٧ تبدو بعيدة جدًا في تشرين الثاني من ذلك العام. كانت هناك عدة أسباب لذلك: خلال مؤتمر الخرطوم في نهاية آب، رفضت الدول العربية الاعتراف أو التفاوض مع إسرائيل؛ خفضت الإدارة الأميركية تدريجيًا مشاركتها في الشرق الأوسط في ضوء أزماتها في حرب فيتنام؛ وأصدر مجلس الأمن الدولي، الذي ضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، القرار ٢٤٢. واعتبر هذا القرار نجاحًا في الأروقة الإسرائيلية لأنه ربط إخلاء الأراضي باتفاق سلام. وهكذا، في الواقع، أزيلت من جدول الأعمال إمكانية الانسحاب الإسرائيلي القسري. وبما أن معاهدة السلام مع الدول العربية قد سقطت حتى الآن من جدول أعمال الحكومة، حتى نواياها المسبقة في ما يتعلق بحل مشكلة اللاجئين في العام ١٩٤٨ بدت فجأة منفصلة عن الواقع.

قد انعكس هذا التغيير في الموقف الإسرائيلي في محادثة أجراها رئيس الوزراء ليفي إشكول في مكتبه في ٦ كانون الأول ١٩٦٧ مع الديمغرافي روبيرتو بيكي وعالم الرياضيات آري دفوريتسكي. تم تعيين الاثنين من قبل إشكول في تموز ١٩٦٧ لرئاسة فريق من الخبراء لدراسة الحلول الممكنة لحل مشكلة اللاجئين وتشجيع الهجرة. افتتح إشكول المناقشة بوصف التطورات السياسية على الساحتين الدولية والإقليمية. وبحسب إشكول، فإن فرص المفاوضات مع الدول العربية على المدى القريب بعيدة. في غضون ذلك، تم رفع ضغط الإدارة الأميركية على إسرائيل في ما يتعلق بلاجئي العام ١٩٤٨، وتم تخزين خطط حل المشكلة التي عمل عليها الأميركيون بالفعل في درج. عندما سأل بيكي عن سياسة الحكومة في ما يتعلق بقطاع غزة، أجاب إشكول: «أما بالنسبة لعرب غزة، فآمل أن يغادروا إسرائيل». عندما طلب بيكي توضيحًا، اتضح أنه عندما تحدث إشكول عن «عرب غزة» كان يشير في الواقع إلى اللاجئين وأن هدفه كان سياسة لتشجيع الهجرة، ليس برنامج إعادة توطين، سياسة تنجح في إخراجهم من مكانهم. ورد بيكي على رئيس الوزراء بأن سياسة تشجيع الهجرة وحدها لن تنجح في إخراج جميع اللاجئين من غزة. سياسة «مكان يجب إبعاد الناس منه»: تشجيع الهجرة الفلسطينية. وأوضح بيكي أن تشجيع الهجرة في حدّ ذاته ليس سوى وسيلة للمساعدة على الأكثر في تحقيق التوازن بين النمو الطبيعي للسكان، لكنه تابع: «[من أجل أن تكون [هذه الرؤية] فاعلة- عليك أن تضع خطة عمل مختلفة». كان بيكي يشير إلى برنامج مهني لإعادة توطين اللاجئين. لكن فكرة إعادة التوطين في الضفة الغربية لم تعد مرغوبة في نظر إشكول. أخبر بيكي ودفوريتسكي عن محادثة أجراها في اليوم السابق مع كبار المسؤولين الأمنيين. وقال إن رأيهم هو أن الضفة الغربية بأكملها يجب أن تظل تحت السيطرة الإسرائيلية على المدى الطويل وأن نهر الأردن يجب أن يظل الحدود الشرقية لإسرائيل. وإذا كان الأمر كذلك، سأل محاوريه، لماذا

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (1967-1969)

ينقلون عشرات الآلاف من الناس من غزة إلى الضفة الغربية أصلًا؟ بعد كل شيء، إذا بقيت الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، فإن سكانها سيبقون أيضًا في دولة إسرائيل. وتساءل: ألن يكون من الأفضل للاجئين البقاء في غزة، حيث يمكن للحكومة العسكرية أن تضغط عليهم حتى يتم «تفريقهم» في بلدان أخرى؟ وعلى الرغم من تحذيرات بيكي، يقول إشكول إنه يجب التخلي عن إمكانية نموذج إعادة التوطين واعتماد سياسة تشجيع الهجرة من غزة كوسيلة حكومية رئيسة «لتخفيف» سكانها. ربما كان بإمكان رئيس الوزراء أن يشعر بالراحة في فرضية البروفسور دفوريتزكي، الذي اختلف مع زميله البروفسور بيكي، بحجة أنه من خلال سياسات تشجيع الهجرة، سيكون من الممكن تقليل واحد بالمائة من إجمالي سكان المناطق كل عام. «إذا وصلنا إلى هناك، يبدو لي أيضا أنه شيء كبير ومهم»، قال لإشكول.

تعززت ثقة رئيس الوزراء إشكول في عدالة هذه القرارات فقط بعد زيارته لرئيس الولايات المتحدة بين ٤ و ١٨ كانون الثاني ١٩٦٨. لم تر الإدارة الأميركية أي فرصة لموافقة الدول العربية في المستقبل القريب على السلام مع إسرائيل، وبالتالي لم تر أي جدوى من الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات سياسية، قال إشكول للجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست بعد عودته. لم يطالب الأميركيون حتى بتقديم التنازلات الإقليمية التي ستكون مقبولة للقيادة الإسرائيلية مقابل اتفاق سلام. سؤال كان يخشاه إشكول عشية رحلته إلى الولايات المتحدة. في الواقع، بدا له أن الأميركيين يبحثون بشكل أساسي عن طريقة للحد من مشاركتهم في شؤون الشرق الأوسط. في ضوء ذلك، قال إشكول للجنة، إن فكرة إعادة التوطين لم تعد منطقية. وصرح إشكول بشكل قاطع لأعضاء اللجنة بأن على إسرائيل أن تبدأ سياسة تشجيع هجرة اللاجئين خارج إسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية، من خلال وسائل سرية. وذكر أنه في ذلك الوقت، غادر نحو ٧٥٠ شخصا غزة كل أسبوع، وهذا الاتجاه في حدّ ذاته يمكن أن يؤدي إلى حل. خلال زيارته الولايات المتحدة، حتى أنه شارك بحذر مع الرئيس جونسون فكرة تشجيع هجرة اللاجئين من غزة. ورد الرئيس جونسون على رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن مثل هذه الهجرة لا يمكن أن تؤدي إلى حل، لكنه سيكون «سعيدًا جدًا» إذا اتضح أن اللاجئين قد انتقلوا بالفعل إلى الكويت. وبضوء أخضر (أو أصفر على الأقل) من الرئيس الأميركي، حدد إشكول هدفه الأهم: اخراج اللاجئين من قطاع غزة إلى ما وراء البحر.

في ١٩ شباط ١٩٦٨، عقد إشكول ومجموعة من المسؤولين وكبار الضباط اجتماعًا في مكتبه لإنشاء وحدة سرية لتشجيع الهجرة من قطاع غزة. وكان يجلس هناك رئيس الموساد مئير عميت، ورئيس الشاباك يوسف هارملين، واللواء ومساعد وزير الدفاع تسفي تسور، ومستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية شموئيل توليدانو، والمسؤول الكبير في وزارة الخارجية شلومو هيلل، ورئيس الوحدة المعينة عيدا سارني. قبل قيام دولة إسرائيل، كانت سارني ترأس المنظمة التي كانت مسؤولة عن الهجرة البديلة (بالعبرية: «عليا بيت»)، وهي منظمة سرية عملت على استقدام عشرات الالاف من اليهود الى فلسطين الانتدابية بطرق غير شرعية. من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٦٨، عاشت سارني في إيطاليا وكانت بعيدة عن الأنشطة المتعلقة بدولة إسرائيل. بسبب خبرتها في نقل الأشخاص ومهاراتها السرية وعلاقاتها الدولية وبعدها عن إسرائيل، اعتبرها إشكول مرشحة مثالية لهذا المنصب. يبدو أن سارني لم تتردد في التجند لهذه المهمة التي اتفق الجميع على أنها مهمة وطنية. في الاجتماع الأول ، تناول المشاركون الدور المقصود للوحدة. واتفقوا على أنه طالما كان هناك «تدفق عفوي» للاجئين من غزة إلى الضفة الشرقية، كان ينبغي على الوحدة الامتناع عن اتخاذ أي إجراء، لأنها لا يمكن إلا أن «تفسد». لكن التنبؤ في الغرفة كان أن هذا الاتجاه سيتوقف في النهاية. من أجل الاستعداد لهذه اللحظة، كان على الوحدة البحث عن وجهات هجرة محتملة للاجئين، والاتصال بوكالات السفر، وإقامة اتصالات مع المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية من أجل تسهيل استيعابهم. وذكرت البرازيل مرة أخرى كوجهة محتملة للهجرة. وقال إشكول إن هذه الأرض كبيرة جدًا لدرجة أنه بعد انتقال اللاجئين الفلسطينيين إليها، «لن يعرف أحد حتى بوجودهم».

أطلق إشكول العنان سارني في تحديد وسائل لتشجيع الهجرة، لكنه أمرها بشيء واحد فقط: عدم الدفع للاجئين نقدًا للهجرة من غزة. وأوضح أنه إذا عرف الناس في قطاع غزة أن شخصًا ما مستعد لدفع ثمن هجرتهم، فإنهم ينتظرون ليروا ما إذا كان يمكن إنفاق مبلغ أكبر منه. وهكذا، فإن الدفع سيعطي اللاجئين شعورًا بأن وجودهم له قيمة ويمكن المساومة عليه، في حين أنه يريد أن يشعر اللاجئون الفلسطينيون بأنهم لا قيمة لهم. كجزء من شرحه لسارني، استشهد أشكول بمثال من طفولته في روسيا. وقال إن اليهود في روسيا كانوا يائسين للغاية للذهاب إلى أميركا لدرجة أن وكالات السفر «جردتهم من ملابسهم». خلاصة القول، أوضح إشكول أن اليهود دفعوا لهم مقابل السفر. هكذا يشعر اللاجئون الفلسطينيون أيضًا، مثل يهود أوروبا. وقدر أن ثمانين في المائة منهم غادروا غزة وبحوزتهم القليل من المال، في حين أن أي مدفوعات إضافية لن تؤدي إلا إلى منعهم من المغادرة. لكن أخيرًا، عندما يبقى آخر عشرين في المئة من اللاجئين مفلسين، سيكون من الممكن حقًا التفكير في دفع ثمن مغادرتهم.

بعد شهر من الاجتماع الأول، في ٢٠ آذار ١٩٦٨، جاءت سيريني إلى إشكول لتخبره عن أنشطة وحدتها. وألمحت تصريحاتها إلى أنها انتهكت الأمر الوحيد لرئيس الوزراء. وقالت إن «الحركة العفوية» للاجئين إلى الضفة الشرقية توقفت، لذلك قررت أن تدفع لأي شخص يريد المغادرة للسفر إلى جسر اللنبي ومن هناك إلى مخيم الكرامة للاجئين في الضفة الشرقية. لنشر قضية السفر المجاني بين الناس، جندت خمسة عمال إسرائيليين ناطقين بالعربية، وجدوا سكانًا محليين لبث الخبر بين سكان مخيمات اللاجئين. فوجئ إشكول بسماع تقرير سيريني وحاول إقناعها بأنها ارتكبت خطأ في حكمها. من جانبها، أصرت سارني على أنها لو لم تقرر دفع الأجرة، لكانت الهجرة من غزة قد توقفت تمامًا. لذلك، عرضت أيضا دفع ٢٥٠ ليرة لأي عائلة توافق على المغادرة بالكامل. رفض إشكول بسرعة، لكنه طلب من سارني إعداد ميزانية لخطتها لمراجعتها.

وفي اليوم نفسه الذي التقى فيه إشكول مع سارني، أمر أيضا الجيش الإسرائيلي بشن هجوم عسكري واسع النطاق، يشمل المدرعات والمدفعية والمشاة والهندسة والقوات الجوية، على مخيم الكرامة للاجئين، وهو المكان نفسه في الضفة الشرقية حيث كانت ساراني تنقل اللاجئين من قطاع غزة. كانت كرامة بمثابة مقر لقوات فتح، التي انطلقت منها عشرات الأعمال التخريبية على طول الحدود الإسرائيلية الأردنية منذ تشرين الأول ١٩٦٧، مما ألحق الضرر بالعديد من الجنود والمدنيين الإسرائيليين. في المعركة الشرسة التي تلت ذلك في ما أصبح يعرف باسم معركة الكرامة، تكبد كلا الجانبين خسائر فادحة. قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، وعلى الرغم من أنهم نجحوا في نهاية المطاف في تدمير قاعدة فتح هناك، فقد تركوا وراءهم مركبات مدرعة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي لم يتمكنوا من استعادتها. ولدهشة الإسرائيليين، سرعان ما أصبحت معركة الكرامة رمزًا بين الجمهور الفلسطيني، وارتفعت هيبة فتح، وازداد التجنيد في صفوفها. كان ينظر إلى مقاتلي فتح على أنهم لا يخشون القتال ضد الجيش الإسرائيلي وحتى قدرتهم على إلحاق خسائر فيه. نتيجة أخرى لعملية كرامي، التي لم يتوقعها إشكول بالتأكيد، هي أن أنشطة تشجيع الهجرة من قطاع غزة إلى الضفة الشرقية أصبحت أكثر تعقيدًا بالنسبة لوحدة عيدا سارني.

كانت آثار عملية الكرامة لا تزال غير واضحة عندما قدمت سارني ميزانية وحدتها إلى رئيس الوزراء في ٢٦ آذار. وكتبت سارني في وثيقة الميزانية أن الافتراض العملي لوحدتها هو أن نافذة الفرصة «استغلال الرغبة في المغادرة الموجودة اليوم في قلوب الكثيرين إلى الحد الأقصى» آخذة في التقلص. ومع ارتفاع معدل مغادرة اللاجئين الذين لا يملكون إمكانيات إلى الأردن، كما كتبت، ازداد انضمامهم إلى قوات المقاومة الفلسطينية، مثل أولئك الذين يعملون من الكرامة. هذه العملية، كان يمكن أن تفكك المملكة وتؤدي إلى إنشاء حكومة موالية لنظام عبد الناصر في الأردن. وأكدت سارني أن الطريقة الوحيدة لمنع حدوث هذا السيناريو هي توفير الحد الأدنى من المال لكل عائلة غادرت غزة، من أجل تمكينها من الوصول إلى البلدان النفطية والاستقرار هناك.

ونوقشت الميزانية في اليوم التالي في اجتماع بين رئيس الوزراء إشكول وآدا سارني. وذكرت سيريني أن

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (1967-1969)

الضفة الشرقية أصبحت مكانًا غير مستقر وخطير، لذلك لم يعد الناس مهتمين بالهجرة إلى هناك. قالت إن العائلات التي انضمت إلى رحلاتها المجانية إلى الأردن كانت مفلسة للغاية لدرجة أنها واجهت خطر المجاعة. وفي غياب أي خيار آخر، انضم الكثيرون إلى «فتح». وقالت إن الخيار الوحيد لتشجيع الهجرة من قطاع غزة وحتى يتمكن هؤلاء المهاجرون من الاستقرار في مكان جديد وعدم الانضمام إلى منظمات المقاومة الفلسطينية هو دفع المال للعائلات. وقالت: «إذا لم يتم منحهم هذا المال، فلن تكون هناك فرصة لرحيلهم على الإطلاق». استغرق اقناع إشكول شهرين آخرين ليسمح لسارني بالبدء بدفع رواتب أولئك الذين غادروا. بدأت القوات الأردنية على الحدود في مضايقة وضرب سائقي الحافلات التي تقل اللاجئين إلى الحدود. لقد فهمت الحكومة الأردنية جيدًا أن إسرائيل تشجع هجرة الفلسطينيين إلى أراضيها، وأن الفلسطينيين القادمين ينضمون إلى «فتح»، أي المنظمة التي كانت الحكومة الأردنية في صراع معها. وفي ضوء هذا التطور، أذن إشكول في أيار ١٩٦٨ بدفع ٥٠ ليرة إسرائيلية لكل شخص و٢٥٠ ليرة إسرائيلية لكل أسرة تغادر قطاع غزة.

وتظهر البيانات التي جمعتها قوات الأمن الإسرائيلية أن الهجرة من غزة استمرت حتى بعد أن عارض الأردنيون بنشاط استيعاب الفلسطينيين، ربما بسبب الدفع الذي رتبه سارني. وهكذا، في أيار ١٩٦٨، غادر ٢٣٠٠ شخص قطاع غزة، في حزيران – ١٩٣٧ ، وفي تموز – ٢١٤٤. إلا أن قرار الحكومة الأردنية الصادر في ٣٠ تموز بالحظر الكامل لمرور الأشخاص من غزة إلى أراضيها أوقف الهجرة من غزة بشكل شبه كامل. وأوضح الممثلون الأردنيون لدى الأمم المتحدة أن هذه الخطوة تهدف إلى منع إسرائيل من تنفيذ خطة سرية لنقل ٥٠ ألف لاجئ من قطاع غزة إلى الضفة الغربية. وكانت النتيجة أن عدد الأشخاص الذين يغادرون غزة انخفض بشكل كبير. في آب ١٩٦٨ ، غادر ٥٠ شخصًا قطاع غزة، في أيلول غادر ٤٦ شخصا، وفي تشرين الأول غادر ٢٥ فقط. نشاط وحدة آدا سارني بعد أيار١٩٦٨ صار يكتنفه الضباب. من المحتمل أنها كانت نشطة في الساحة الدولية وشاركت في اتصالات مع حكومة باراغواي (انظر أدناه). وعلى أي حال، كما سنرى، عندما تم منع مرور سكان غزة إلى الضفة الشرقية وبدأت الحالة الأمنية في قطاع غزة في التدهور، توقف رؤساء أجهزة الأمن عن النظر إلى أنشطتهم في الهجرة نظرة إيجابية.

اعتبارات قوات الأمن لتشجيع الهجرة

في تشرين الثاني ١٩٦٨، بدأت المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة تتكثف. وازداد عدد حالات إلقاء القنابل اليدوية والألغام الأرضية غزة بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، في ١٨ تشرين الثاني ألقيت قنبلة يدوية على دورية للجيش الإسرائيلي في مدينة غزة؛ وفي اليوم التالي انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من دورية في خان يونس؛ وبعد يوم انفجرت عبوة ناسفة أخرى تحت قطار متحرك في المدينة. ونظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح معظم أعمال التخريب، وكان حضورهما في ارتفاع. فرضت الحكومة العسكرية حظر التجول على غزة، نفذت اعتقالات جماعية وفتشت عن أسلحة، لكنها لم تتمكن من خفض المقاومة. وإلى جانب المقاومة المسلحة، ازدادت الاحتجاجات الشعبية مثل إغلاق المدارس والشوارع ورفع الأعلام الفلسطينية في المظاهرات. كانت الفتيات في سن المدرسة الجمهور الرئيس المشارك في الاحتجاجات. واشتبهت قوات الأمن الإسرائيلي بأن منظرين وسياسيين كبار العمر وقفوا من وراء إشراك فتيات المدارس على افتراض أن القوات الإسرائيلية لن تجرؤ على استخدام القوة ضدهن.

وفي ضوء تنامي المقاومة الفلسطينية لنظام الاحتلال الإسرائيلي والانخفاض الحاد في عدد المهاجرين، بدأت قوات الأمن في إعادة النظر في سياستها في غزة. في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، في ١٣ شباط ١٩٦٩، أوضح اللواء مردخاي غور، محافظ قطاع غزة، ما يأتي:

طالما كانت هناك هجرة، اعتقدنا أنها أهم من التدخل في المجال الاقتصادي. وهكذا ، لمدة عام، لم نطلب فوائد اقتصادية أكبر. لسوء الحظ، لا توجد اليوم هجرة تقريبًا، لأن الأردنيين أغلقوا الأبواب ولم يسمحوا لهم بالدخول.

كان الغرض من الوضع الاقتصادي السيئ هو تشجيع الهجرة. وقد أوضح غور بأنه بدون وجود موجات من الهجرة لم يكن هناك جدوى من الاستمرار في سياسة الكساد، والتي يعتقد أنها دفعت السكان فقط إلى أحضان منظمات التخريب. وقال غور إن نصف المجندين في «فتح» في غزة فعلوا ذلك فقط لأنهم كانوا بحاجة إلى مصدر دخل، وتابع أنه استجوب شخصيًا أحد «المخربين» الذين تم القبض عليهم، والذي ادعى أنه لو كان لديه راتب ثابت جيد لما شارك في أعمال تخريبية. كان استنتاج غور واضحًا: يجب على إسرائيل تبني سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى التنمية الاقتصادية في غزة من أجل خلق فرص العمل والرفاه الاقتصادي الذي يبعد معظم السكان عن التماهي مع المقاومة المسلحة أو الانضمام إليها.

عبرت القرارات الحكومة الإسرائيلية في قطاع غزة ابتداء من شباط ١٩٦٩ عن المفهوم الجديد الذي تحدث عنه غور. تم اتخاذ القرار الأكثر أهمية في هذا الصدد في ٩ شباط ، عندما قررت الحكومة أن أولئك الذين ليس لديهم عمل من غزة، سواء كانوا مقيمين دائمين أو لاجئين من العام ١٩٤٨ ، يمكنهم دخول إسرائيل للعمل. حتى ذلك الحين، كان دخول العمالة من غزة إلى إسرائيل محظورًا من أجل تشجيع الهجرة، على الرغم من أنه كان ممكنًا لسكان الضفة الغربية منذ منتصف عام ١٩٦٨. ونظرًا لقلة فرص العمل في الأراضي المحتلة لأن الأجور في إسرائيل كانت أعلى بعشرة أضعاف منها في غزة، كان الطلب على العمل في إسرائيل مرتفعًا وفتح إمكانية حدوث زيادة كبيرة في مستوى المعيشة المحلي.

وأدركت القيادة الإسرائيلية الآن أن سياسة الكساد الاقتصادي والبطالة المرتفعة مع مرور الوقت خلقت خطرًا أمنيًا على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك، لم تتخل الحكومة تمامًا عن «تفريغ» غزة. في العام ١٩٦٩، بدأت الجهود الرامية إلى تشجيع الهجرة تركز على الأساليب التي تجمع بين تحسين الظروف الاقتصادية والاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. تم وضع العرض الأول من هذا النوع على طاولة اللجنة الوزارية للمناطق في ٢٤ نيسان ١٩٦٩ من قبل وزير الدفاع ديان. كان اقتراح ديان هو أن تتاح لخريجي المدارس في قطاع غزة إمكانية مواصلة التعليم العالي في الجامعات المصرية، كما كانوا يفعلون قبل الاحتلال الإسرائيلي. وفقًا لديان، قبل الاحتلال الإسرائيلي، غادر نحو ٣٥٠٠ من خريجي المدارس الثانوية غزة إلى مصر، ٧٠ في المائة منهم لاجئون من العام ١٩٤٨، للدراسة في مؤسسات التعليم العالي. كان قبول خريجي الثانوية العامة في الجامعات المصرية تلقائيًا لأولئك الذين اجتازوا بنجاح امتحانات الثانوية العامة المصرية، وحصل الخريجون على دراسات عليا مجانية وحتى رسوم سفر مدعومة. وقال ديان: «النتيجة أن معظمهم لن يعودوا إلى قطاع غزة مرة أخرى. وبعد أن يتعلموا التجارة، سيبقى معظمهم هناك». ولكن منذ أن قررت إسرائيل تغيير الكتب المدرسية في غزة في صيف عام ١٩٦٧ بسبب المحتوى «المعادي لإسرائيل» الذي تحتويه، توقف الطلاب عن أداء امتحانات الثانوية العامة المصرية. لذلك، توقفت الجامعات المصرية عن قبول الطلاب الجدد من غزة. وقال ديان إن الآلاف من خريجي المدارس الثانوية من العامين الماضيين كان بإمكانهم الهجرة إلى مصر إذا لم يتم تغيير مناهجهم الدراسية. وبالنظر إلى أن الطريق إلى الضفة الشرقية كان مغلقًا أيضًا من قبل الأردن، لم يكن أمام هؤلاء الشباب خيار سوى البقاء في غزة. ولخص ديان العلاقة بين الهدف الديمغرافي والمشاكل الأمنية للنظام في قطاع غزة بالقول:

إذا نجح الأمر ... فإن ٥٠٠٠-٦٠٠٠ من هؤلاء الشباب سيسافرون على أمل ألا نراهم مرة أخرى. إذا وضعنا خططًا للهجرة، فهذه هي الهجرة الأكثر أهمية، لأنها من الجمهور الأكثر إثارة للشغب. كما قلت، أنا أؤيد هذا لهذا السبب، من أجل التخلص منهم، لأن قطاع غزة هو المكان الذي يجب إخراج الناس منه.

وقد ركزت الجهود الرامية إلى تشجيع الهجرة من غزة حتى الآن على إخراج الناس من اليأس الاقتصادي، سواء كانوا أفرادا أو عائلات بأكملها. جمع اقتراح ديان بين المصالح الأمنية الإسرائيلية والتطلعات الحقيقية لخريجي المدارس للشروع مؤقتًا في الدراسات العليا من أجل الحصول على مهنة. وهكذا بدأت سياسة تشجيع الهجرة في توجيه جهودها نحو العمالة المؤقتة والهجرة الدراسية للشباب المتعلم، سواء كانوا لاجئين أو مقيمين. كان لدى عدد قليل من الوزراء تحفظات على اقتراح ديان، وتمت الموافقة عليه بأغلبية الأصوات. وبعد نحو عام، وبوساطة

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (1967-1969)

■ استيعاب عمال قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي: حسابات أمنية وديمغرافية متقلبة.

(الصورة عن معبر ايرز، ٢٧ آذار، ٢٠٢٢. عن "أ.ب")

اليونسكو، عقدت امتحانات الثانوية العامة المصرية في قطاع غزة لأول مرة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي. حصل ٣٠٠٠ طالب على درجة النجاح، دخل ١٢٠٠ منهم الجامعات المصرية في ذلك العام. حتى عام ١٩٧٨، كان نحو ١٥٠٠ من خريجي المدارس الثانوية يغادرون غزة كل عام للدراسة في مصر. في ذلك العام، قرر الرئيس المصري أنور السادات إنهاء هذه الممارسة، في أعقاب مظاهرات واسعة النطاق في غزة ضد خططه للسلام مع إسرائيل وفكرة الحكم الذاتي. وقد ذكرت أميركا الجنوبية، كما رأينا، مرارًا وتكرارًا منذ حزيران ١٩٦٧ كوجهة «خارجية» يمكن تشجيع اللاجئين من غزة عليها. تم تكليف آدا سيريني بإيجاد بلد يقبل اللاجئين في شباط ١٩٦٨ ، لكن لا يمكن تحديد كيف تفاعلت هذه المسألة من مجرد النظر إلى الوثائق الموجودة بين يدينا. إلا أن الموساد تعامل معها وأثمرت جهوده في أيار ١٩٦٩، عندما تمكن ممثل الموساد في أميركا الجنوبية من التوصل إلى اتفاق مع ممثل عن حكومة الباراغواي لاستيعاب ٦٠ ألف لاجئ فلسطيني في بلادهم. وقدم رئيس الموساد تسفي زامير للجنة الوزارية للأراضي تفاصيل الاتفاق في ٢٩ أيار. ووفقًا لزامير، وافقت حكومة باراغواي على منح ٦٠,٠٠٠ تأشيرة عمل للاجئين من غزة لمدة أربع سنوات. سمحت تأشيرة العمل هذه بالدخول والعمل بشكل قانوني في باراغواي والعمل هناك وفي دول أميركا الجنوبية الأخرى بما في ذلك البرازيل والأرجنتين وأوروغواي. ومع ذلك ، فإن أي شخص يحمل تأشيرة دخول إلى باراغواي وعمل هناك مدة خمس سنوات كان مؤهلًا أيضًا للحصول على الجنسية. اشترطت حكومة باراغواي بعض الشروط مقابل توقيع الاتفاقية: ستتحمل إسرائيل جميع نفقات سفر المهاجرين (وفقًا لزامير نحو ٦٠٠ دولار للشخص الواحد)؛ تضمن إسرائيل أن يحمل كل مهاجر ما لا يقل عن ١٠٠ دولار للنفقات الأولية؛ ستدفع إسرائيل ٣٣ دولارًا لحكومة باراغواي عن كل شخص يهاجر؛ ستدفع إسرائيل مقدمًا ٣٣٠,٠٠٠ دولار لأول عشرة آلاف مهاجر؛ وتتعهد إسرائيل أيضا بأن المهاجرين لن يكونوا شيوعيين. وافق جميع أعضاء اللجنة على الاتفاقية بجميع بنودها بمجرد انتهاء رئيس الموساد من تقديمها. سرعان ما

أصبح واضحًا أن التوقعات العالية للبرنامج قد فشلت. في نيسان ١٩٧٠، وصل إلى باراغواي شابان يبلغان من العمر ٢٠ عامًا من قطاع غزة. بعد شهر لم يتمكنوا فيه من العثور على وظيفة دائمة، وبعد عدم تلقيهم مساعدات إسرائيلية إضافية لاستيعابهم، تحولوا إلى العنف. في ٤ أيار ١٩٧٠، دخلوا السفارة الإسرائيلية في عاصمة باراغواي مع مسدسين. كانت نيتهم الأصلية على ما يبدو ابتزاز مساعدات إضافية من السفير أو قتله انتقامًا لخداعهم. أصبحت أنشطتهم معقدة وقتلوا في النهاية سكرتيرة السفير، بعد أن اشتبهوا في محاولتها الاتصال بالشرطة. وأثناء محاكمتهم، زعموا أن إسرائيل استدرجتهم بوعود كاذبة بالذهاب إلى باراغواي وتركتهم هناك بعد وصولهم، لكن قليلين صدقوهم. أدى الفشل المأساوي إلى وقف الخطة السرية لنقل ٦٠,٠٠٠ لاجئ من قطاع غزة إلى باراغواي. ولم يكن العدد الفعلي للفلسطينيين الذين هاجروا إلى باراغواي بين حزيران ١٩٦٩ وأيار ١٩٧٠ أكثر من بضع عشرات. ويشير هذا العدد المنخفض إلى أنه حتى قبل دفنه أخيرًا في أعقاب جريمة القتل المأساوية، أثبتت الخطة فشلها. في آب ١٩٦٩، أعلنت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير، التي خلفت الراحل ليفي إشكول، في اجتماع للجنة الوزارية للمناطق أن مشكلة اللاجئين في قطاع غزة لا يمكن حلها بسياسة تشجيع الهجرة. وستواصل الحكومة برئاستها اتخاذ إجراءات لتشجيع الهجرة من قطاع غزة. أما بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن اللاجئين «سيبدأون على الفور في حزم حقائبهم والمغادرة في قافلة»، فإن رئيسة الوزراء اعتقدت أن هذه الأصوات «تعيش في الأوهام».

لوحة تحكم الاحتلال

عندما بدأ الاحتلال الإسرائيلي، نظرت القيادة الإسرائيلية إلى أراضي قطاع غزة على أنها أرض إسرائيلية من جميع النواحي، وإلى الفلسطينيين الذين يعيشون هناك على أنهم أشخاص يمكن الانفصال عنهم. وللتعامل مع التناقض بين أراضي غزة وسكانها، سعت الحكومة إلى نقل الفلسطينيين شرقًا إلى الأردن، وغربًا إلى مصر، وإلى الخارج إلى أميركا الجنوبية. كانت أكثر مجموعة تشعر القيادة الإسرائيلية بالقلق منها هي لاجئي العام ١٩٤٨، الذين جاؤوا من الأراضي التي أصبحت الآن دولة إسرائيل. منذ قيام الدولة، ألقى اللاجئون بظلالهم على شرعيتها وأغلبيتها اليهودية القوية. لقد فشلت المحاولات الإسرائيلية في جعل اللاجئين من قطاع غزة يختفون، بل أدت إلى نتائج غير متوقعة، مثل تعزيز حركة «فتح» في الأردن. بعد عام ونصف من الاحتلال، تحول السؤال الذي يواجه القيادة الإسرائيلية من سؤال حول كيفية تهجير الفلسطينيين إلى سؤال كيفية السيطرة عليهم بشكل أكثر فعالية. ومن هنا فصاعدًا، اندمجت سياسة تشجيع الهجرة مع اعتبارات قوات الأمن وبدأت تركز أكثر على الشباب «المحرض». بدأ هذا الشباب المحرض يحل مكان اللاجئين، في نظر الحكام الإسرائيليين، باعتبارهم العنصر الأكثر إشكالية من بين مجموع السكان الذين يجب التخلص منهم.

كان السبيل أمام الحكومة وقوات الأمن لتحقيق هدف ديمغرافي أو آخر هو التلاعب بحياة السكان، وخاصة في المجال الاقتصادي. رأى الوزراء والقادة وكبار المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم مهندسين اجتماعيين يمكنهم تشكيل المجتمع التابع لهم حسب رغبتهم. يمكن لأي شخص يقرأ الطريقة التي تحدثوا بها أن يتخيل فنيًا وجود لوحة التحكم يقف خلفها ضباط إسرائيليين: مرة واحدة الضغط على زر يرفع مستوى البطالة ومرة زر يخفضه وفقًا لاعتبارات نظامية غامضة، ولم يكن موضوع تلبية رغبات واحتياجات السكان الفلسطينيين أمرًا مأخوذًا بالحسبان. وسرعان ما اكتشف الإسرائيليون أن هناك توترًا بين تطلعاتهم الأمنية وتطلعاتهم الديمغرافية، مما جعل من المستحيل تحقيق كل منهما بالكامل في الوقت نفسه. وفي حين أن الظروف الاقتصادية السيئة يمكن أن تعزز الهجرة الفلسطينية، فإنها تعزز أيضًا الاضطرابات السياسية وتقوض الحكم الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى، أدى تحسين الوضع الاقتصادي إلى القضاء على الدافع الرئيس للهجرة وتوفير «الهدوء» لقوات الأمن.

لقد ولدت سياسة تشجيع الهجرة الانتقائية، التي تهدف إلى رحيل الشباب المتعلم، كحل وسط يضع احتياجات استقرار نظام الاحتلال فوق كل اعتبار. إن السياسة الإسرائيلية لتشجيع الهجرة التي وصفتها في هذا الفصل هي مثال على رغبة إسرائيل في إحداث تغيير ديمغرافي كبير في قطاع

مكان يجب إخلاؤه من السكان: تشجيع الهجرة الفلسطينية من قطاع غزة (1967-1969)

غـزة. عـلى الرغـم مـن فشـل هـذه السياسـة، فـإن الجهـد أدى إلى توجـه ديمغـرافي طويـل الأجـل. ووفقًـا للجهـاز المركـزي للإحصـاء، غـادر ٩٤,٢٠٠ مـن سـكان غـزة (٢٣,٥ في المائـة مـن سـكان غـزة في العـام ١٩٦٧) بـين عامـي ١٩٦٨ و ١٩٨٧. نحـو ثلثهـم، أو ٣٢٣٠٠ ، فعلـوا ذلـك في العـام ١٩٦٨. متوسـط عـدد المهاجريـن سـنويًا مـن غـزة بـين عامـي ١٩٦٩ و ١٩٨٧ كان ٣٢٥٧، وكان معظمهـم مـن الشـباب والمتعلمـين. في ضـوء قـرار الحكومـة السـماح لسـكان غـزة بالعمـل في إسرائيـل كوسـيلة لتهدئـة أنشـطة المقاومـة، ارتفـع عـدد العمـال في إسرائيـل مـن ٦٠٠٠ في العـام ١٩٧٠ إلى ٢٨٠٠٠ في العـام ١٩٧٥ و ٣٦٠٠٠ في العـام ١٩٨٠. كان العمـل اليـدوي في البنـاء والزراعـة والصناعـة الإسرائيلية تجربـة مهينـة للعديـد مـن الفلسـطينيين. ومـع ذلـك، في إسرائيـل كانـوا يحصلـون عـلى أجـور أعـلى بكثـير ممـا كان يمكـن أن يحصلـوا عليـه في غـزة، ممـا أدى إلى تحسـين مسـتوى معيشـتهم بشـكل كبـير. عـلى سـبيل المثـال، قفـزت نسـبة الأسر التـي تمتلـك ثلاجـة في غـزة مـن ٥,٧ إلى ٦٦,٢ بـين عامـي ١٩٧٢ و١٩٨١، وارتفعـت نسـبة الأسر التـي تمتلـك جهـاز تلفزيـون مـن ٧,٥ إلى٧٠,٣. وبـدأ العديـد مـن الفلسـطينيين ينظـرون إلى التحسـن في مسـتوى معيشـتهم عـلى أنـه شـكل مـن أشـكال المقاومـة السياسـية – التمسـك بـالأرض والصمـود في وجـه الصعوبـات، أو باللغـة العربيـة: «الصمـود». وقـد مكنهـم هـذا التحسـن الاقتصـادي مـن الاسـتمرار في العيـش في بلدهـم وعـدم الهجـرة. يمكـن أن تكـون فكـرة الصمـود بمثابـة صـورة معكوسـة للتصـور الإسرائيـلي بأنـه يمكـن عـزل الفلسـطينيين بسـهولة عـن منازلهـم بضربـة تهنـدس الاقتصـاد الـكلي.

يبـدو أن القيـادة الإسرائيليـة لا تـزال تبحـث عـن أفضـل سياسـة مـن أجـل تحقيـق تطلعاتهـا في مـا يتعلـق بقطـاع غـزة. عـلى الرغـم مـن انتفاضتـين، وعمليـة سـلام، وعمليـة فـك ارتبـاط، وجـولات وحشـية مـن القتـال، ظلـت فكـرة تشـجيع الهجـرة مـن غـزة في أذهـان صنـاع القـرار الإسرائيليـين. وقـد انعكـس ذلـك عندمـا أعلنـت ايليـت شـاكيد، وزيـرة العـدل في دولـة إسرائيـل وعضـو في مجلـس الـوزراء السـياسي الأمنـي في آب ٢٠١٩، عـبر إذاعـة الجيـش إنهـا تؤيـد سياسـة تشـجيع الهجـرة مـن قطـاع غـزة. «هـذا في مصلحـة إسرائيـل وأيضًـا بعـض سـكان قطـاع غـزة. يجـب أن يكـون الأمـر أسـهل بالنسـبة لأولئـك الذيـن يريـدون الهجـرة مـن هنـا». وقـد صـدر هـذا الإعـلان بعـد يـوم واحـد فقـط مـن نـشر الصحافـة الإسرائيليـة، اسـتنادًا إلى مصـدر مجهـول، أن دولـة إسرائيـل أجـرت محادثـات سريـة مـع دول أخـرى حـول اتفـاق لنقـل السـكان مـن غـزة. ووفقًـا للتقاريـر التـي لـم يتـم إنكارهـا، فإنـه بعـد التوصـل إلى اتفـاق مـع دولـة أخـرى، تنقـل إسرائيـل جمـوع سـكان غـزة بالحافـلات إلى مطـار تـم بنـاؤه خصيصًـا بالقـرب مـن قطـاع غـزة، حيـث تنطلـق الطائـرات لنقـل السـكان إلى بلدهـم الجديـد.

ويبـدو أن الأفـكار الخياليـة لتشـجيع الهجـرة اليـوم بـين القيـادة الإسرائيليـة تسـتند إلى الأزمـة الاقتصاديـة والسياسـية والأمنيـة الحـادة التـي يجـد قطـاع غـزة نفسـه فيهـا، خاصـة منـذ اسـتيلاء حمـاس عـلى السـلطة وفـرض الحصـار الإسرائيـلي في العـام ٢٠٠٧. عـرف تقريـر للبنـك الـدولي لعـام ٢٠١٨ حالـة اقتصـاد غـزة بأنهـا حالـة «سـقوط مـدو». وأشـار التقريـر إلى أن البطالـة وصلـت بالفعـل إلى ٧٠ في المئـة. ووجـدت دراسـة اسـتقصائية للشـباب في غـزة أن ٣٧ في المئـة منهـم أرادوا المغـادرة بشـكل دائـم في العـام ٢٠١٧. لذلـك ليـس مـن المسـتغرب أنـه عندمـا أعيـد فتـح معـبر رفـح بـين غـزة ومـصر في نهايـة العـام ٢٠١٧، وبعـد إغلاقـه لعقـد مـن الزمـن، هـرع ٣٥,٠٠٠ شـاب، معظمهـم مـن المتعلمـين والمهنيـين، إلى المغـادرة.

ومـن غـير المعـروف مـا الـذي تـم تنفيـذه مـن نوايـا الوزيـرة شـاكيد المتعلقـة بتشـجيع الهجـرة. ومـن الممكـن أن تكـون قـد بذلـت بالفعـل محـاولات حقيقيـة لإقنـاع الفلسـطينيين بالهجـرة إلى بلـدان بعيـدة، مثـل محاولـة نقـل أعـداد كبـيرة مـن الفلسـطينيين إلى باراغـواي في العـام ١٩٦٩. ولكـن مـن أجـل اسـتقرار الوضـع الأمنـي غـير المسـتقر، بـدأت الحكومـة في العـام ٢٠٢١، مثـل الحكومـة الإسرائيليـة قبـل خمسـة عقـود، السـماح للعاطلـين عـن العمـل مـن غـزة بالعمـل في إسرائيـل. خـلال العـام ٢٠٢٣، وصـل عـدد تصاريـح العمـل في إسرائيـل إلى عـشرات الآلاف، ومـن غـير الواضـح مـا إذا كان هـذا الاتجـاه سيتوسـع أم يتضـاءل. مـا هـو مؤكـد هـو أن بحـث الحكومـة الإسرائيليـة عـن صيغـة تـوازن بـين اعتباراتهـا الأمنيـة والإقليميـة والديمغرافيـة في غـزة لـم ينتـه بعـد.